

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٥٥**

السبت، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

12-30439 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى بيانه الصحفي SC/10607 المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ ويؤكد مجددا إدانته الشديدة للانقلاب العسكري الذي قامت به القيادة العسكرية وعناصر سياسية في غينيا – بيساو مما ينال من إتمام العملية الشرعية للانتخابات الرئاسية.

”ويرفض مجلس الأمن إنشاء القيادة العسكرية ومؤيديها لمجلسٍ وطني انتقالي بما يتنافى مع أحكام الدستور.

”ويطالب مجلس الأمن بأن يعاد العمل فورا بالنظام الدستوري وبأن تُسلم مقاليد الحكم مرة أخرى إلى الحكومة الشرعية لغينيا – بيساو. ويطالب مجلس الأمن أيضا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرئيس المؤقت رايموندو بيريرا، ورئيس الوزراء كارلوس غوميس جونيور، وعن جميع المسؤولين المحتجزين حاليا، وذلك حتى يتسنى إتمام الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعليق عضوية غينيا – بيساو في الاتحاد الأفريقي بشكل فوري إلى أن يعاد العمل الفعلي بالنظام الدستوري.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة كفالة سلامة المحتجزين وأمنهم، وعلى وجوب إخضاع المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف والأعمال غير القانونية للمساءلة.

”ويساور مجلس الأمن بالغ القلق إزاء ورود أنباء عن استخدام العنف في قمع المتظاهرين المسالمين وعن حدوث أعمال نهب وفرض قيود على حرية الحركة واحتجاز مدنيين بشكل تعسفي، وهو يطالب بإطلاق سراحهم. ويهيب المجلس بالقيادة العسكرية أن توفر معلومات عن عدد حالات الاعتقال وأسماء المعتقلين وأماكن وجودهم، كما يهيب بالمؤسسة العسكرية أن تحمي حقوق الإنسان بما فيها الحق في حرية الحركة وحرية التعبير والتجمع السلمي.

”ويعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بالمشاركة الفاعلة والتدابير المتخذة من جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وعن تأييده لها، كما يشجع على تنسيق تلك الجهود من أجل إعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا – بيساو بشكل فوري.

”ويحث مجلس الأمن شركاء غينيا – بيساو على مواصلة تعزيز هذه الجهود ويطلب إلى الأمين العام دعم تلك المساعي، من خلال ممثليه الخاصين على وجه التحديد.

”ويعرب المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير ممكنة أخرى، بما في ذلك فرض جزاءات

موجهة على مرتكبي الانقلاب العسكري ومن قاموا بدعمه، إذا ما استمرت الحالة دون تسوية.

”ويحيط مجلس الأمن علما بقرار الاتحاد الأفريقي بدء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء بشأن ما يمكن اتخاذه من سبل إضافية تكفل تحقيق الاستقرار في البلد، وذلك بالتشاور مع الحكومة الشرعية لغينيا - بيساو.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إبقاءه على علم بالمستجدات في غينيا - بيساو وتقديم تقرير في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن إعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تكرر التدخل غير القانوني للمؤسسة العسكرية في السياسة يسهم في استمرار عدم الاستقرار وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب، ويعيق الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني وتشجيع التنمية وترسيخ ثقافةٍ ديمقراطية. ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها التشكيلة القُطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام والبعثة الثنائية الأنغولية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

”ويؤكد أعضاء مجلس الأمن ضرورة صون واحترام سيادة غينيا - بيساو ووحدتها وسلامة أراضيها.

”وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره الفعلي.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/15.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.